إعلان خلو مقعد الفضل 12 يناير والانتخابات التكميلية خلال شهرين بعد الإعلان

الغانم: إقرار قانون مكافحة الفساد الجلسة القادمة بمداولتيه الأولى والثانية

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن إعلان خلو مقعد النائب الراحل نبيل الفضل سيتم من خلال مجلس الأمة، وذلك في جلسته المقبلة المقرر عقدها 12 يناير، مشيرا إلى أن نعيه وإعلان وفاته في الجلسة السابقة لا يعتبر إعلان خلو طبقا للمادة 84 من الدستور لعدم تواجد أي مستندات رسمية تدل على وفاته، كما أنه لم يكن مقبولا رفع الجلسة الماضية إلى 12 يناير من دون نعي المرحوم نبيل الفضل، وليس من المنطق ولا المواءمة إعلان خلو مقعد نائب توفي قبل ذلك بنصف ساعة تقريبا.

وأضاف الغانم في تصريح إلى الصحافيين أمس أنه ومع احترامه للآراء الدستورية كافة إلا أن غالبية الخبراء الدستوريين الذين اجتمعنا معهم أكدوا بوضوح جلي أن خلو المقعد لن يتم إلا في الجلسة المقبلة، ومن خلال المجلس وليس الرئيس طبقا للمادة 84 من الدستور والمادة 18 من اللائحة الداخلية.

وأضاف أنه بعد إعلان خلو المقعد سيتم إبلاغ سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك لاتخاذ الإجراءات اللازمة لإقامة الانتخابات التكميلية في الدائرة الثالثة خلال ستين يوما من 12 يناير موعد إعلان خلو المقعد النيابي.

من جانب آخر، أعلن الرئيس الغانم أن جلسة مجلس الأمة المقبلة ستشهد إقرار القانون الجديد للهيئة العامة لمكافحة الفساد بمداولتيه، بالتفاهم والتوافق مع الحكومة، كما سيتم طبقا للمادة 65 من الدستور تقليص مدة إصدار القانون، مؤكدا أن قضاء الله وقدره في وفاة الراحل نبيل الفضل حال دون إقرار القانون في الجلسة الماضية، ونحن نسلم بقضاء الله وقدره.

وطمأن الغانم موظفي الهيئة ـ التي تم إبطال مرسوم إنشائها من قبل المحكمة الدستورية ـ بأن مجلس الأمة يأخذ أوضاعهم في عين الاعتبار، مشيرا إلى أنه تحدث مع سمو رئيس الحكومة والوزراء المعنيين وتم التأكيد على أنه وبعد صدور القانون الجديد للهيئة سيعود الموظفون إلى مراكزهم بنفس الامتيازات، إذ لا يعقل أن يفقد موظفون مواقعهم ووظائفهم إثر حكم الدستورية بعد أن رتبوا أوضاعهم طبقا لوظائفهم.

وأضاف أن الإجراءات من اختصاص السلطة التنفيذية إلا أن الدفاع عن الموظفين هو من أولويات السلطة التشريعية وممثلي الشعب، معربا عن أمله في أن يساهم هذا التطمين في تبديد القلق الذي ينتاب هؤلاء الموظفين.

من جانب آخر، عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس المجلس مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس م.عادل الجار الله الخرافي في تصريح صحافي إن مكتب المجلس اطلع على بعض الرسائل الواردة من بعض رؤساء البرلمانات الشقيقة والصديقة بشأن ترتيب الزيارات فيما بين مجلس الأمة وهذه البرلمانات. وأضاف الخرافي أن مكتب المجلس فوضه بمتابعة إجراءات التسليم المبدئي لمبنى الأعضاء الجديد بصفته رئيسا للجنة متابعة المشروع.

وأوضح أن مكتب المجلس قرر تجهيز وحدة دائمة للطوارئ الطبية في مبنى مجلس الأمة. وذكر الخرافي أن المكتب اطلع على بعض الأمور الإدارية المتعلقة بالأمانة العامة واتخذ القرارات المناسبة بشأنها.

من جهة ثانية، استقبل الرئيس الغانم في مكتبه أمس الأحد عميد مجلس المديرين التنفيذيين والمدير التنفيذي في مجموعة البنك الدولي د.ميرزا حسن.

نواب يرفضون معالجة اختلالات الميزانية على حساب دخل المواطن ومعيشته

سلطان اللغيصم

صالح عاشور

فارس العتيبي

عسكر العنزي

د.منصور الظفيري

أكد عدد من النواب رفضهم القاطع للتوجهات الحكومية الخاصة بمعالجة اختلالات الميزانية على حساب دخل المواطنين.

وفي هذا الاطار، قال النائب صالح عاشور ان الحكومة في حال رغبتها في تخفيض الأعباء على ميزانية الدولة أن تبدأ في مراجعة المصروفات العامة للدولة.

وأضاف: يجب عليها أن توقف ما يثقل كاهل الحالة المالية للدولة مثل الاستشارات والتدريب وكذلك الدورات الداخلية والخارجية وبند المهمات الرسمية غير الضرورية والمشاركات الخارجية، والنثريات الخاصة للوزراء والوكلاء وكبار المسؤولين، وما يخص تغطية الهواتف والوقود وكذلك الأعمال الإضافية واللجان والبنود الأخرى في الميزانية المشابهة لهذا الشأن.

وقال: ان الأمر ينطبق كذلك على أعضاء مجلس الأمة ومن ثم تتم مناقشة الأمور المتعلقة بتخفيض الدعوم على المواطنين وأصحاب الدخل المحدود.

من جانبه، أكد النائب فارس العتيبي أن ما نشر في جريدة «الراي» بشأن توصيات تقليص الدعوم هو توصيات مرفوضة جملة وتفصيلا.

وقال العتيبي في تصريح صحافي إن تحميل المواطنين أعباء مالية إضافية من أجل إعادة النظر بالموارد المالية للدولة هو أمر مرفوض ولن نقبل به.

وتابع العتيبي «منذ انتخابنا كأعضاء في مجلس الأمة ونحن نواصل العمل لحل القضية الاسكانية، لذلك فإنه من غير المنطقي ان تلجأ الحكومة الى حلول تمس بالدرجة الأولى القضية الاسكانية التي هي الهم الأول للمواطن الكويتي».

مشددا على أنه ومن غير المنطقي ان تحمل الحكومة المواطن فائدة القرض الاسكاني او حتى جزءا منها او تقليص الآجال كما هو مطروح في توصيات تقليص الدعوم، كما اننا نرفض إلغاء منحة الألفين دينار للمتزوجين وربط دعم البدل إيجار بمعدل الدخل للأسرة وتقديمه للفئة المستحقة فقط.

وأضاف العتيبي، السؤال الذي يطرح نفسه في حالات كهذه على أي اساس يتم تحديد من هي الفئة المستحقة من المواطنين لاسيما في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد.

وأكد العتيبي ان خفض عدد حالات العلاج في الخارج كما هو منشور في توصيات تقليص الدعوم هو أمر مرفوض، فسبق وناقشنا في اللجنة التشريعية في مجلس الأمة اقتراحا نيابيا بشأن إيقاف العلاج في الخارج وقد جوبه هذا الاقتراح برفض نيابي عارم، فمن الطبيعي ان يرفض اي توجه حكومي لخفض عدد حالات العلاج في الخارج لاسيما في ظل تدني مستويات العناية الصحية في الكويت.

وشدد العتيبي على ان التوصيات التي نشرت في جريدة «الراي» من شأنها ان تضيق على المواطن وعلى جيوب المواطنين ودخلهم لذا فهو توجه مرفوض، لاسيما ان صاحب السمو الامير وفي خطابه السامي في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة أكد على الحكومة ضرورة التوجه لتخفيض وترشيد الإنفاق، مشددا في خطابه السامي على عدم المس بجيوب المواطنين، فعلى الحكومة ان تبحث عن بدائل اخرى لتخفيض الإنفاق وترشيده دون المساس بجيب المواطن لأن كل توجه حكومي سيمس جيب المواطن سيجابه بغضبة نيابية عارمة.

وأكد النائب عسكر العنزي ان الاغلبية النيابية سترفض رفضا قاطعا تمرير اي اجراءات عبر المجلس الحالي فيها اي مساس بدخل المواطنين، مشددا على ضرورة أن توقف الحكومة الهدر في مصروفاتها وان تبحث عن بدائل أخرى لترشيد الإنفاق بعيدا عن المواطن البسيط ومكتسباته التي كفلها له الدستور.

وقال عسكر في تصريح صحافي: اننا نرفض ما توصلت اليه دراسة المستشار العالمي الذي عينته وزارة المالية لتقليص الدعم الحكومي، وحذر عسكر في تصريح صحافي من مغبة المساس بالاوضاع المعيشية والمالية للمواطنين، مشيرا الى ان المستشار العالمي الذي تعاقدت معه وزارة المالية أعد دراسته بناء على معلومات وقواعد غير سليمة تتجاهل طبيعة الشعب الكويتي وتقاليده ومكتسباته الدستورية والقانونية.

وأضاف عسكر ان توصيات دراسة المستشار العالمي لوزارة المالية ليس هدفها ترشيد الانفاق ومعالجة اوجه الهدر بل تستهدف التضييق على المواطن البسيط وزيادة الاعباء المعيشية على الاسر الكويتية، مشددا على انه كممثل للشعب الكويتي داخل مجلس الامة فإنه لن يقبل بالمساس بأي دعومات او امتيازات مالية يحصل عليها المواطن الكويتي، مشيرا الى أن نواب الامة أقسموا على حماية مصالح الشعب وأمواله والمواطنون انتخبوا هذا المجلس من أجل العمل على رفع مستوى معيشته والحفاظ على مكتسباته المادية.

وعبر النائب د.منصور الظفيري عن رفضه لما تضمنته الدراسة الحكومية التي أعدها المستشار العالمي ارنست آند يونغ الذي عينته وزارة المالية لإعداد دارسة تقليص الدعم الحكومي، مؤكدا ان ما حملته الدراسة من ملامح تضر بالمواطن الكويتي بشكل كبير ومباشر.

وقال الظفيري في تصريح صحافي: على الحكومة ايجاد بدائل أخرى لترشيد الإنفاق بعيدا عن المواطن البسيط ومكتسباته التي كفلها له الدستور، لافتا في هذا الصدد الى انه سبق وطالب بضرورة تنويع مصادر الدخل ومعالجة الاختلالات التي تعتري الموازنة العامة الدولة بعيدا عن المساس بمعيشة وحياة محدودي الدخل من المواطنين.

وأضاف النائب الظفيري ان ما جاء في الدراسة ليس محاولات لمعالجة اوجه الهدر بقدر ما هو محاولات للتضييق على المواطن البسيط، داعيا في الاطار ذاته الحكومة الى إثبات جديتها في اتخاذ إجراءات عملية تجاه تعظيم الايرادات غير النفطية.

وجدد النائب الظفيري دعوته بأهمية تنويع مصادر الدخل للتخفيف من حدة الاعتماد على مصدر احادي وما ينطوي عليه من مخاطر وتداعيات سلبية كثيرة، لافتا الى ان ما يشهده الاقتصادي الكويتي من تأثر بانخفاض اسعار النفط يحتم على الدولة البدء في تنفيذ خطط استثمارية طموحة تعتمد على انشاء مدن صناعية متكاملة، مع ضرورة التركيز على تحقيق اعلى معدلات الاستفادة من النفط والمواد الخام المتاحة من خلال التوسع في قاعدة مشاريع البتروكيماويات والبدء في تنفيذ منظومة جديدة من تلك المشاريع التي يمكن لها خلق مزيد من فرص العمل واستيعاب الطاقات الشبابية.

من جانبه، قال النائب سلطان اللغيصم: نرفض أي توجه حكومي لخفض الدعوم او الغائها، وعلى الحكومة تنويع مصادر الدخل بدلا من تخفيض الدعوم.

عاشور: على الحكومة أن تبدأ في مراجعة المصروفات العامة للدولة

العتيبي: لن نقبل بتحميل المواطن أعباء إضافية

عسكر: الغالبية النيابية سترفض التوجهات الحكومية

الظفيري: دراسة الحكومة مرفوضة

مـطلـوب
شريك في مطعم
راقٍ جـداً
بمبلغ ١٥٠٠٠٠ دينار للشريك
بنسبة (٥٠%) من الأسهم
بمبلغ ٧٥٠٠٠ دينار للشريك
بنسبة (٢٥%) من الأسهم
للجادين فقط
تليفون: ٩٩٧٧٦٢٩٨ - ٢٢٢١٧٤٥١